أو عنيت غير سيرٍ كأنك قد تنفي كثيرَ من السير الواحدِ كما تنفيه من غير سيرٍ يريدُ بقولِه : من غير سيرٍ أي سيراً بعد سيرٍ قالَ الأخفش : الدليلُ على أن أقلّ َ رجلٍ يجري مجرى رُبّ َ وما أشبهها أنّ َك تقول : أقلّ َ امرأةٍ تقولُ ذاك فتجعلُ اللفظَ على امرأة وأقلّ َ امرأتين يقولان ذاكَ فينفي أقلّ َ كأنه ليس له خبر ولا تحمله إلا على الآخر يعني : لا تحمل الفعلَ إلا على الذي أضفت إليه أقلّ َ فهذا يدل على أنه لا يشبه الأسماء يعني إذا كان الخبر يجيء على الثاني وكذلك : أقلّ ُ رجالِ يقولون ذاك ولا يحسن كذلك لو قلت : أقَلّ ُ رجلينِ صالحانِ لم يُحسنْ ولا يحسنُ من خبره إلا الفعل والظرف أقلّ ُ رجلين صالحين في الدار وأقلّ ُ امرأةٍ ذاتُ جمةٍ في الدار وأقلّ ُ رجلٍ ذي جمةٍ في الدار كان جيداً ولو ألغيت الخبر كان مذهبه كمذهب (رُبّ َ) فإنْ قلت : فمالي إذا قُلت : قلّ َ رجلٌ يقولُ ذاك وقَلّ رجلٌ قائلٌ ذاكَ وهو صفة لا يجوز حذفه فلأنك إنما قللتَ الموصوفين ولم تقللِ الرجال مفردين في الوصف ألا ترى أنك لا تقول : قَلّ ِ رجلٌ قائلٌ ذاك إلا وأنت تريد القائلين ولست تريد أن تقلل الرجال كلهم .

فصل من مسائل الدعاء والأمر والنهي .

اعلم : أن أصل الدعاء أن يكون على لفظ الأمر وإنما استعظم أن يقال أمرٌ والأمر لمن دونَك والدعاء لمن فوقك وإذا قلت : اللهم اغفر لي فهو كلفظك إذا أمرت فقلت : يا زيدُ أكرم عمراً وكذلك إذا عرضت فقلت : انزل فهو على لفظ اضربْ وقد يجيء الأمر والنهي والدعاء على لفظ الخبر إذا لم يلبس تقول : أطالَ ا بقاءهُ فاللفظُ لفظ الخبر والمعنى دعاءٌ ولم يلبسْ لأنك لا تعلم أنّ ا قد أطالَ بقاءهُ لا محالة فمتى أُلبسَ شيءٌ مِنْ ذَا بالخبر لم يجز حتى يبينَ فتقول على ذا : لا يغفر ا لَهُ ولا يرحمهُ فإن قلت : لا يغفرُ ا لَهُ ويقطعُ يدهُ لم يجز أن تجزم (يقطعُ) لأنهُ لا يشاكل الأول لأنّ َ الأول دعاءٌ عليه وإذا جزمتَ (يقطعُ) فقد أردت : ولا يقطعُ ا فهذا دعاء له فلا يتفق المعنى .

وإذا لم يتفق لم يجز النسق